

سلمان الصباح: صاحب السمو حريص على الارتقاء بالأنشطة التعليمية والثقافية في مختلف أنحاء العالم وكيل الإعلام افتتح مكتبة صباح الأحمد في الهند

على العلاقات بين الهند والكويت.

إلى ذلك، شدد جمع من المثقفين والأدباء من الهند والكويت على قوة العلاقات السياسية والثقافية التي تجمع البلدين في ظل النظام العالمي الجديد وذلك خلال ندوة عقدت هنا اليوم بعنوان «الاستمرارية والتغيير في علاقات الهند والكويت».

وجاء تنظيم الندوة خلال حفل افتتاح المكتبة التي تحمل اسم صاحب السمو الأمير في الجامعة المليية الإسلامية بالمرکز الثقافي الهندي العربي في العاصمة نيودلهي والتي حضرها عدد من السفراء العرب والديبلوماسيين والمثقفين وطلاب اللغة العربية في الجامعة.

أحمد عبدالله الأحمد الصباح لدى زيارته للهند.

وفقاً لمدير المركز الثقافي الهندي العربي البروفيسور ذكر الرحمن فإن إقامة المكتبة جاءت ثمرة لجهود مضمينة قامت بها الكويت ودول عربية أخرى مشيراً إلى أن المكتبة تحتوي على «أكبر مجموعة من الكتب العربية لتحقيق أكبر استفادة لطلاب الجامعة».

وأشار إلى أن إقامة هذه المكتبة بمساعدة الكويت تعد معلماً آخر في تاريخ العلاقات القديمة والقوية بين البلدين.

كما افتتح الشيخ سلمان الصباح على هامش الأنشطة الثقافية والأدبية للمكتبة معرضاً للصور الفوتوغرافية بمناسبة مرور خمسين عاماً

بين الهند والكويت قال الشيخ سلمان أن الهند كانت مهداً للحضارة البشرية وجمعها بالكويت تاريخ كبير يتشعب في مختلف المجالات الأكاديمية والثقافية والعلمية.

كما شدد الزائر على أهمية التعليم قائلاً أن الكويت تلتزم دائماً بتسخير الجهود للمشاركة في الأنشطة الأكاديمية والثقافية في جميع أنحاء العالم موضحاً أن «الكويت تساهم أيضاً في إقامة المركز الأكاديمية والثقافية في جميع أنحاء العالم وذلك لتعزيز الروابط التعليمية والثقافية بينها وبين الدول الصديقة».

يذكر أنه جرى افتتاح المكتبة رسمياً في العام الماضي على يد وزير النفط آنذاك الشيخ

الهند والكويت إلى جانب عدد من السفراء والديبلوماسيين وطلاب اللغة العربية في الجامعة. وخلال كلمته في الندوة نقل الشيخ سلمان حرص صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على الارتقاء بالأنشطة التعليمية والثقافية في مختلف أنحاء العالم. وقال: «اليوم وتحت إشراف وزارة الإعلام الكويتية ازدهرت مطبوعات متخصصة أخذت الصيغة الدولية مثل (العربي) و(العالم المعرفة) و(الكويت) نالت شعبية كبرى ليس على مستوى المثقفين والأكاديميين ولكن أيضاً لتلبية التحديات المعاصرة من أجل مستقبل أفضل».

وفيما يتعلق بالعلاقات



وكيل الإعلام الشيخ سلمان الصباح يقص الشريط إيداناً بافتتاح المكتبة

افتتح وكيل وزارة الإعلام الشيخ سلمان الصباح الذي يقوم حالياً بزيارة رسمية إلى الهند أمس الأنشطة الثقافية والأدبية للمكتبة التي حملت اسم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في العاصمة نيودلهي.

وحضر مراسم الافتتاح والتي تقع في الجامعة المليية الإسلامية بالمرکز الثقافي الهندي العربي في نيودلهي وزير الدولة للشؤون الخارجية أي أحمد والسفير الكويتي لدى الهند سامي السليمان.

وعقب حفل الافتتاح عقدت ندوة دولية استمرت طوال اليوم بعنوان (الاستمرارية والتغيير في علاقات الهند والكويت) حضرها مثقفون وأدباء وشخصيات بارزة من

«الإطفاء»: لا رجعة عن البصمة.. والنقابات تتوعد بالتصعيد

فريحة الأحمد تستنكر المظاهرات والإضرابات



فريحة الأحمد

يقوم الآخرون بنفس الأسلوب. وحذرت الشيخة فريحة الأحمد من مغبة المظاهرات والاعتصامات واتخاذ الشارع ميداناً للشعارات والمطالبات حتى لا تتحول الكويت من دولة مؤسسات إلى ديوات تتحكم بها أحزاب وتيارات وتكتلات ومؤسسات يحركون الشارع لمصالحهم الخاصة، وأكدت الأحمد أن المواطن لهم مطلق الحرية في المطالبات حسب النظم والقوانين والمجالس التشريعية والتفكيرية وفق دستور البلاد ورفع التظلم والشكوى للحاكم.

استنكرت رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المثالية ورئيسة نادي الفتاة الرياضية الشيخة فريحة الأحمد أساليب المطالبة بالحقوق والزيادات والحريات، وقالت في تصريح صحفي لوسائل الإعلام أن الكويت لم تعهد المظاهرات والاعتصامات وتعطيل المصالح العامة للدولة من أجل إقرار كوادرها هنا وهناك، وذكرت أن المطالبات لا بد أن تسلك طرقاً قانونية من خلال النقابات، ومخاطبة المسؤولين وليس بتعطيل مصالح المواطنين كاسلوب ضغط لإرغام الحكومة ومن ثم



جانب من اجتماع «الإطفاء»



عبدالرحمن السعيد



أحمد الفيلكاوي

في بادرة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى الوزارات «التجارة» تلزم موظفي إدارتي «الرقابة» و«التموين» بالبصمة ثلاث مرات باليوم

والانصراف بداية ونهاية العمل. وأشار البعض إلى أن هذه الفكرة كانت مطروحة منذ سنوات ولم تلاق إقبالا، مندشين من الوقت الذي صدر فيه هذا التعميم «خلال الإضرابات» مما قد ينتج عنه ردة فعل سلبية.

عاطف رمضان

البصمة في بداية الدوام ونهايته ويلتزم جميع الموظفين المعنيين بإقرار تنفيذها بدءاً من تاريخ 28 سبتمبر. وفي ردود فعل مضادة للقرار ذكر عدد من المسؤولين والموظفين في وزارة التجارة والصناعة في تصريحات لـ «الأنباء» أن هذا التعميم الصادر بعلم وزير التجارة والصناعة يناقض تعامل الوزارة تجاه مطالبات الموظفين الذين نفذوا إضرابات الثلاثاء الماضي، مشيرين إلى أن هذا القرار سيكون «طارداً للعمل» في الإدارتين كما أنه سيهشم من دور المسؤول المباشر كما أن هذا التعميم لا يتماشى مع طبيعة عمل الموظفين سيما في هاتين الإدارتين كما أن من سمات بعض الموظفين في الرقابة التجارية على سبيل المثال يتطلب التواجد في ميدان العمل. وقالوا إن التعميم يتعارض مع المعمول به في المرافق الحكومية ومع لوائح قانون الخدمة المدنية الذي يحدد بصمة الحضور

بعد الإضرابات والاعتصامات التي نفذها موظفو وزارة التجارة والصناعة بشأن الأجور المرتبات وتوحيد سلم الرواتب بالدولة، وبادرت الوزارة بقرار الأول من نوعه على مستوى الجهات الحكومية حيث أصدر أمس الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية عبدالله العلي تعميماً يلزم موظفي إدارتي الرقابة التجارية والتموين من غير المفتشين التجاريين وحملة الضبطية القضائية والذين يعملون في مراكز خارج مجمع الوزارات بالبصمة ثلاث مرات على ثلاث مراحل تبدأ من بداية الدوام الرسمي ثم الساعة الخامسة صباحاً ثم منتصف الدوام الرسمي في الساعة العاشرة والنصف صباحاً والبصمة الأخيرة في نهاية الدوام. هذا ونص التعميم أيضاً على إلزام جميع المفتشين التجاريين الذين يحملون الضبطية القضائية بالالتزام بإبانت حضورهم عن طريق

غير سماع طلباتنا وتوصيلها إلى مسؤولي الدولة والوقوف بجانبنا في تحقيقها. صرح رئيس نقابة العاملين بالهيئة العامة للصناعة أحمد الفيلكاوي بأن نقابة الهيئة العامة للصناعة تدعم وتساند نقابة الإدارة العامة للإطفاء في الاعتصام الذي دعت إليه النقابة للمطالبة بإقرار مطالب النقابة العادلة والمطالبة بحقوقهم المشروعة. وصرح رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت ورئيس نقابة العاملين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عبدالرحمن السعيد بأن الاتحاد الوطني بجميع نقاباته السبع عشرة يدعم نقابة العاملين في الإدارة العامة للإطفاء للإضراب المزمع عقده يوم 3 أكتوبر في مقر الإدارة، وأن الطبقة العاملة في هذه المؤسسة الحيوية تم سلبهم الكثير من حقوقهم والتي يجب أن تمنح لهم وذلك بسبب تخبط ديوان الخدمة المدنية في إقرار كادر خاص بهم وكذلك تخبط الإدارة العليا في هذه المؤسسة مما أدى إلى ضياع المكتسبات العمالية التي يتمتع بها قراؤهم في الدول المتقدمة.

رجال الإطفاء وهذه المطالب هي حق لرجال الإطفاء وتستحق لا تساووم عليها ولا تهديد يقدر على منعنا من الطلب بحقنا. أن مطلب نقابة الإطفاء ورجال الإطفاء طال انتظار تحقيقها وحان الآن وقت تنفيذها لا نريد غير العدل والمساواة كما جاء بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (2003/137) المعدل للقرار رقم (86/32) الذي ينص على المساواة، وعندما يرى شيئاً غير متوافق مع إبنائه رجال الإطفاء في أن يتصدى له لا يتعدى بأن يفصل من لا يبصم؟ وسأل العميد اللواء المنصور: لماذا تريد تنفيذ فقط البصمة المتبعة في باقي الوزارات كما أشرت في حين أنه يوجد كثير من الطلبات أيضاً من قبيل الوزارات وتوجد ضمن مطالبنا ولم تنظر لها ولم تصر عليها من باب المساواة ولكن فقط أضرت على تنفيذ مطلب غير مرضي عنه من رجال الإطفاء بالتهديد وهو تطبيق نظام البصمة؟ وقال أن مطلب نقابة الإطفاء ورجال الإطفاء ليست فقط الغاء نظام البصمة ولكن توجد مطالب أكثر أشرنا لها في بيان النقابة الذي تم القاؤه في حضور عدد كبير من

كتب والبث فيها إذا تناسبت مع نظام العمل وأكد أن نظام البصمة قائم ولا رجعة فيه. الإطفاء أحمد العميد على تصريح المدير العام للإدارة العامة للإطفاء جاسم المنصور، منسائلاً: لماذا التصميم على تنفيذ نظام البصمة مسبياً يسريانه في باقي الوزارات في حين أنه يمكن في ذات الوقت عندما يرى شيئاً غير متوافق مع إبنائه رجال الإطفاء في أن يتصدى له لا يتعدى بأن يفصل من لا يبصم؟ وسأل العميد اللواء المنصور: لماذا تريد تنفيذ فقط البصمة المتبعة في باقي الوزارات كما أشرت في حين أنه يوجد كثير من الطلبات أيضاً من قبيل الوزارات وتوجد ضمن مطالبنا ولم تنظر لها ولم تصر عليها من باب المساواة ولكن فقط أضرت على تنفيذ مطلب غير مرضي عنه من رجال الإطفاء بالتهديد وهو تطبيق نظام البصمة؟ وقال أن مطلب نقابة الإطفاء ورجال الإطفاء ليست فقط الغاء نظام البصمة ولكن توجد مطالب أكثر أشرنا لها في بيان النقابة الذي تم القاؤه في حضور عدد كبير من



أحمد العميد

عقد صباح أمس اجتماع بمركز إطفاء الشهداء برئاسة نائب المدير العام لشؤون المخافة وتنمية الموارد البشرية العميد يوسف الأنصاري وبحضور نائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية العميد م. خالد التريكي وجميع مديري الأطفاء المحافظات ورؤساء المراكز وذلك لمناقشة نظام الحضور والانصراف باستخدام البصمة واجبات وحقوق كل موظف وضرورة الإطلاع على اللوائح والقوانين والقرارات والأمر المتعلقة بنظام العمل الإداري تم شرحها وتوضيحها لجميع المجتمعين للقيام بدوره بشرحها للموظفين التابعين لهم وعلى مستوى جميع الرتب في مركز المحافظات. وتطرق العميد التريكي إلى ضرورة تطبيق القوانين والنظم بالشكل الصحيح لكي يأخذ كل موظف حقه الكامل ويؤدي واجبه لنفاذي أي عقوبات إدارية قد تقع عليه. واستمع نواب المدير العام للمقترحات المقدمة من بعض القيادات الوسطى بمختلف الرتب والتي لها الأثر بتعديل بعض أنظمة العمل القائمة بها. وأوصى العميد الأنصاري بأن تقدم هذه المقترحات على شكل تقارير للإطلاع عليها عن



قرار تعميم

«المنبر» و«التحالف الوطني» و«التيار التقدمي» يدعمون الإضرابات

حقوق العاملين من جهة، وتضمن العدالة من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحقيق الربط بين أي زيادات وارتفاع تكاليف المعيشة، وأن تكون الأولوية للفئات المتخلفة والمشتتة في أعمال أو مهنة نادرة أو فنية أو خطرة أو شاقة أو مضرّة بالصحة. ومن جانب آخر فإننا نؤكد أن الإضراب عن العمل حق عمالي أصيل فكلته المواثيق والاتفاقيات الدولية لا تلجأ إليه الحركة النقابية العمالية إلا بعدما تسد أمامها السبل الأخرى لنيل الحقوق والحصول على المطالب، ومن هنا فإننا نرفض أي تعامل حكومي متعسف مع من يمارس حقه المشروع في الإضراب عن العمل. ونعترض على محاولة تصوير الإضراب عن العمل بأنه سلوك مخالف للقانون، ويوسفنا أن تصدر بعض التصريحات الرسمية التي يتم فيها التلويح بالجوء إلى الجيش والشرطة للتعامل مع الإضرابات أو محاولة كسرها، ونطالب بوقف ما تم اتخاذه من إجراءات لإلحاح بعض المضربين عن العمل إلى التحقيق الإداري.

أصدر كل من المنبر الديمقراطي والتحالف الوطني والتيار التقدمي بياناً مشتركاً قالوا فيه: تشهد الكويت هذه الأيام سلسلة من التحركات المطالبة للعمال في العديد من وزارات الدولة ومؤسساتها وبعض شركات القطاع الخاص، وذلك للمطالبة بتحسين أوضاعهم وزيادة رواتبهم وإقرار كوادرها ولظيفية خاصة بهم، بالإضافة إلى تحقيق المساواة بين فئات العاملين من ذوي الوظائف والمهن المتشابهة. ونحن في «المنبر الديمقراطي الكويتي» و«التحالف الوطني الديمقراطي» و«التيار التقدمي الكويتي» إذ نفهم عدالة كثير من هذه المطالبات، فإننا نرى أن الحكومة عاجزة عن وضع معايير واضحة وسليمة للكوادر الوظيفية، ناهيك عما أدت إليه سياسات الماطلة والتسويق والانتقائية من ردود أفعال سلبية كانت سبباً مباشراً وراء انطلاق موجة الإضرابات الأخيرة، ومن هنا فإننا ندعو إلى ضرورة اعتماد معايير واضحة وسليمة للزيادات على الرواتب والكوادر الوظيفية وذلك عبر أطر قانونية ومؤسسية تحفظ

التيار التقدمي الكويتي» و«التحالف الوطني الديمقراطي» و«التيار التقدمي الكويتي» إذ نفهم عدالة كثير من هذه المطالبات، فإننا نرى أن الحكومة عاجزة عن وضع معايير واضحة وسليمة للكوادر الوظيفية، ناهيك عما أدت إليه سياسات الماطلة والتسويق والانتقائية من ردود أفعال سلبية كانت سبباً مباشراً وراء انطلاق موجة الإضرابات الأخيرة، ومن هنا فإننا ندعو إلى ضرورة اعتماد معايير واضحة وسليمة للزيادات على الرواتب والكوادر الوظيفية وذلك عبر أطر قانونية ومؤسسية تحفظ

العززي: تعديل كادر مساواة المدنيين بالعسكريين في «الداخلية»

بارتكاب المخالفة التي يرتكبها الموظف، وفي حال عدم وجود شبهة جنائية كالتزوير والرشوة، يخالف الموظف حسب الإجراءات الإدارية بالوزارة.

وأفاد العززي بأن الاجتماع المقبل للجنة المشتركة يوم الثلاثاء المقبل سيكون بحضور ممثلين عن القانونيين والفنيين بالوزارة لمناقشة المطالبات الخاصة بهم والاعداد لتلبية مطالبهم، وسيتم تحديد موعد لموظفي المرور والهجرة والإمداد والجنسية ونظم المعلومات وتنفيذ الأحكام والسجون وباقي الإدارات العامة وفق جدول زمني للاستماع لطلبات الموظفين وإشراكهم بتحقيق مطالبهم. وناشد العززي الموظفين المدنيين بالوزارة بعدم تقويت الفرصة لتحقيق مطالبنا ومكتسباتنا الوظيفية، مؤكداً حرص النقابة على تحقيق المزيد من المكاسب العمالية.

وقد تمت الموافقة على سحب الكادر المقدم من الإدارة العامة للدلة الجنائية وإدخال التعديلات المقترحة من قبل موظفي الأدلة الجنائية. وأضاف العززي أن اللجنة المشتركة ناقشت إنشاء إدارة مختصة تتبع الإدارة العامة للشؤون الإدارية بحيث تخصص تلك الإدارة ببحث العقوبات التي توقع ضد الموظفين من قبل مسؤوليهم، على أن يتم تكليف الباحث القانوني بدراسة المخالفة التي خالفها الموظف المدني وإيقاع العقوبة المناسبة التي لا تتسبب بالضرر على الموظف من حيث الراتب ووفق جدول عقوبات يتم تحديده من قبل الشؤون الإدارية. كما أضاف العززي أن اللجنة المشتركة ناقشت تكليف الإدارة العامة للشؤون القانونية بعدم إحالة أي موظف مدني إلى النيابة العامة قبل التحقيق والتأكد من وجود شبهة جنائية

صرح المنسق العام لتكتل النقابات العمالية ورئيس نقابة العاملين المدنيين بوزارة الداخلية بدر العززي بأن اللجنة المشتركة بين الوزارة والنقابة وافقت على طلب النقابة تعديل كادر مساواة المدنيين بالعسكريين على أن يتساوى المدني بالعلاوات مع العسكري. وأوضح العززي أن اللجنة المشتركة ستقوم بإعداد مذكرة لرفعها إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود لاعتمادها ورفعها لمجلس الخدمة المدنية لإقرار التعديلات على الكادر وإعطاء الموضوع صفة الاستعجال. وقال العززي أن وفداً من موظفي الإدارة العامة للدلة الجنائية شارك في اجتماع اللجنة المشتركة وحضر منهم رزاق العيصي والبراهيم الكندري، وتمت مناقشة طلبات موظفي الإدارة العامة للدلة الجنائية،